مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: القطاع الصناعي في سورية ومساهمته في الإيرادات الضريبية
اسم الكاتب: د. رضوان العمار، شيرين ديب
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5267
تاريخ الاسترداد: 2026/11/04 01:49 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (41) العدد (2) 2019
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (41) No. (2) 2019

القطاع الصناعي في سورية ومساهمته في الإيرادات الضريبية

الدكتور رضوان العمار*

شيرين ديب**

(تاريخ الإيداع 14 / 1 / 2019. قُبِل للنشر في 15 / 4 / 2019)

□ ملخّص □

يهدف هذا البحث إلى توضيح أهم مؤشرات القطاع الصناعي، ودراسة علاقتها بالإيرادات الضريبية من خلال بيان مساهمة هذه المؤشرات في الإيرادات الضريبية، بالتالي الوصول إلى أهمية القطاع الصناعي ومساهمته في الاقتصاد الوطني. تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار لدراسة فرضيات البحث باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS 16.0، والمؤشرات المستخدمة هي: الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي، الإنتاج الإجمالي للقطاع الصناعي، مجمل التكوين الرأسمالي للقطاع الصناعي، المستوردات الصناعية، الصادرات الصناعية.

توصلت الدراسة إلى انخفاض مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد ككل وإلى وجود علاقة ضعيفة بين الإيرادات الضريبية وكل من الناتج والإنتاج الإجمالي للقطاع الصناعي، بينما بقية المؤشرات ليس لها أي أثر معنوي على الإيرادات الضريبية خلال الفترة المدروسة.

الكلمات المفتاحية: الإيرادات الضريبية، الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي، الإنتاج الإجمالي للقطاع الصناعي، مجمل التكوين الرأسمالي للقطاع الرأسمالي، الصادرات الصناعية، المستوردات الصناعية.

* أستاذ ، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

** طالبة دكتوراه ، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (41) العدد (2) 2019
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (41) No. (2) 2019

The industrial sector in Syria and its contribution to tax revenues

Dr. Radwan Alamar*
Sherien Deeb**

(Received 14 / 1 / 2019. Accepted 15 / 4 / 2019)

□ ABSTRACT □

The aim of this research is to clarify the most important indicators of the industrial sector and to study their relation to tax revenues by indicating the contribution of these indicators to tax revenues, thus reaching the importance of the industrial sector and its contribution to the national economy. The regression analysis method was used to study hypotheses using SPSS 16.0. The indicators used are: GDP of the industrial sector, total production of the industrial sector, total capital formation of the industrial sector, industrial imports, industrial exports.
The study found that the contribution of the industrial sector to the economy as a whole and to the weak relationship between the tax revenues and the total output and production of the industrial sector, while the other indicators did not have any significant effect on tax revenues during the period studied.

Keywords: tax revenue, GDP of the industrial sector, total production of the industrial sector, total capital formation of the capital sector, industrial exports, industrial imports.

***Professor in the Department of Finance and Banking, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
**** PhD student in the Department of Finance and Banking, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

مقدمة:

تنبع أهمية القطاع الصناعي من كونه يشكل المصدر المحرك لنمو بقية القطاعات في الاقتصاد الوطني فضلاً عن أهميته في استيعاب اليد العاملة وخلق فرص عمل جديدة بشكل مباشر أو غير مباشر. بالإضافة إلى قدرة القطاع الصناعي على تمويل عملية التنمية من خلال زيادة قدرة الأفراد على الادخار مع زيادة دخولهم وبالتالي زيادة القدرة على التكوين الرأسمالي، وأيضاً إلى زيادة الإيرادات الحكومية من خلال زيادة المعروض من السلع والخدمات وتوفير الصادرات للرسوم الجمركية التي تزيد من إيرادات الحكومة، وأيضاً ضريبة الدخل التي يدفعها الصناعيين تؤدي إلى زيادة الإيرادات الحكومية والتي تؤدي بشكل نهائي إلى زيادة رفاهية البلد ككل. لذلك لابد من دراسة القطاع الصناعي وتوضيح واقع هذا القطاع في الاقتصاد الوطني وبيان مدى مساهمته في الحصيلة الإجمالية للضرائب والرسوم.

أهمية البحث وأهدافه:

يستمد البحث أهميته من أهمية القطاع الصناعي وأهمية الدور الذي يقوم به في الاقتصاد، فكلما زادت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي زادت الطاقة الضريبية للاقتصاد، وبالتالي تكمن أهمية البحث على الصعيد الأكاديمي في بيان مساهمة القطاع الصناعي في الإيرادات الضريبية، وهل كان للحوافز الضريبية والتشريعات الخاصة بالقطاع الصناعي دور في ذلك، ومدى انعكاس كل ذلك على الاقتصاد السوري في زيادة الاستثمارات الصناعية أو زيادة فرص العمل أو تحقيق قيم مضافة جديدة، أما أهمية البحث على الصعيد العملي تأتي في مساعدة صناع القرار في بيان مدى نجاح القرارات المتخذة على صعيد السياسة المالية (الضريبية) أو التجارة الخارجية والسياسات الأخرى في تشجيع القطاع الصناعي والعمل على اتخاذ الإجراءات التي تتضمن زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الإيرادات الضريبية.
وانطلاقاً من هذه الأهمية يهدف البحث إلى توضيح أهم مؤشرات القطاع الصناعي ودراسة علاقتها بالإيرادات الضريبية من خلال:

1- بيان مساهمة الناتج والإنتاج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي بالإيرادات الضريبية.
2- بيان مساهمة الصادرات والمستوردات الصناعية في الإيرادات الضريبية.
3- بيان مساهمة مجمل التكوين الرأسمالي للقطاع الصناعي في الإيرادات الضريبية.

مشكلة البحث:

يعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات في الاقتصاد كونه القطاع المعول عليه في عملية التنمية وخاصة في الدول النامية، حيث يسهم في إيجاد فرص عمل وزيادة القيمة المضافة ويزيد من القاعدة الضريبية وبالتالي يؤدي إلى زيادة النمو. وفي سورية تعتبر مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني ضعيفة بالإضافة إلى انخفاض نسبة الإيرادات الضريبية بشكل عام، الأمر الذي يجعل من الضروري القيام بتحليل واقع وحجم مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني وانعكاس ذلك على الحصيلة الإجمالية للضرائب والرسوم، كونه القطاع المعول عليه في تحقيق التنمية، بالتالي تكمن مشكلة البحث في التساؤل التالي:
ما مدى مساهمة القطاع الصناعي في الإيرادات الضريبية في الاقتصاد السوري؟ وسيتم بيان ذلك من خلال بيان مساهمة أهم مؤشراته في تحقيق هذه الإيرادات وبيان علاقتها بها، وبالتالي يتفرع عن التساؤل الرئيسي الأسئلة التالية:
-ماهي العلاقة بين الإنتاج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي والإيرادات الضريبية؟

- ماهي العلاقة بين مجمل التكوين الرأسمالي للقطاع الصناعي والإيرادات الضريبية؟
- ماهي العلاقة بين حجم الصادرات الصناعية والإيرادات الضريبية؟
- ماهي العلاقة بين حجم المستوردات الصناعية والإيرادات الضريبية؟
- ماهي العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي والإيرادات الضريبية؟

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي لأهم ما ورد في المراجع والمقالات العربية والأجنبية، بالإضافة إلى المنهج التحليلي القائم على جمع المعلومات وتحليلها، ومن ثم سيتم الاعتماد على النماذج والاختبارات الإحصائية بهدف دراسة العلاقة بين كل من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي، الإنتاج الإجمالي للقطاع الصناعي ومجمل التكوين الرأسمالي للقطاع الصناعي بالإضافة إلى المستوردات والصادرات الصناعية مع الإيرادات الضريبية (تم أخذ معدلات النمو للمتغيرات المدروسة). تم الحصول على البيانات السنوية للمتغيرات المدروسة من بيانات المجموعة الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء للأعوام (1985–2010) والنشرات السنوية لمصرف سورية المركزي للأعوام نفسها، وتم حساب معدلات النمو من قبل الباحث.

فرضيات البحث:

- توجد علاقة بين معدل نمو الإنتاج الإجمالي للقطاع الصناعي ومعدل نمو الإيرادات الضريبية.
- توجد علاقة بين معدل نمو مجمل التكوين الرأسمالي للقطاع الصناعي ومعدل نمو الإيرادات الضريبية.
- توجد علاقة بين معدل نمو الصادرات الصناعية ومعدل نمو الإيرادات الضريبية.
- توجد علاقة بين معدل نمو المستوردات الصناعية ومعدل نمو الإيرادات الضريبية.
- توجد علاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي ومعدل نمو الإيرادات الضريبية.

الدراسات السابقة:

دراسة Gobacheo, *et. al*(2017) بعنوان: Determinants of Tax Revenue in Ethiopia

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهم محددات الإيرادات الضريبية في أثيوبيا وذلك للفترة (2000–2016)، أما المتغيرات المستخدمة في الدراسة فهي: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الانفتاح التجاري (نسبة الصادرات والمستوردات للناتج المحلي الإجمالي)، معدل التضخم، الاستثمار الأجنبي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، ومساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي.

وتم استخدام طريقة المربعات الصغرى Ordinary Least Squares method (OLS) لتحليل الانحدار والارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وتم التوصل إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بين الإيرادات الضريبية وكل من مساهمة الصناعة في الناتج، الانفتاح الاقتصادي، نصيب الفرد من الناتج والاستثمار المباشر، بينما كانت العلاقة سالبة بين الإيرادات الضريبية ومساهمة الزراعة في الناتج ومعدل التضخم.

دراسة الصايغ (2014): بعنوان: دراسة تحليلية لواقع القطاع الصناعي السوري ومساهمته في الاقتصاد الوطني.

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على القطاع الصناعي السورية ودراسة مساهمته في الاقتصاد الوطني، من خلال بيان مساهمته في كل من تكوين الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي وفي تشغيل اليد العاملة وفي عملية التصدير وذلك لكل من القطاع العام والخاص للفترة من 1970-2010.

وتوصلت الدراسة إلى انخفاض نسبة مساهمة القطاع الصناعي في التصدير وفي تكوين الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع الدول الأخرى، وكذلك ضعف القدرة على خلق فرص العمل اللازمة لتشغيل الأفراد، ويعود ذلك إلى ضيق السوق المحلية وضعف دخل الفرد وعدم استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة بالإضافة إلى ضعف التشابك بين أنشطة القطاع الصناعي.

دراسة(2016) Mawejje: بعنوان: Tax Revenue effects of Sectoral Growth and Public Expenditure in Uganda

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى استجابة الإيرادات الضريبية في أوغندا لأداء الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات (صناعة، زراعة، خدمات) وكذلك النفقات العامة. تم استخدام البيانات الربعية وذلك لمدة 15 عاماً من الربع الثالث عام 1999 إلى الربع الرابع 2013.

تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزع An Autoregressive distributed Lag (ARDL) لدراسة العلاقة في المدى الطويل والقصير. أظهرت النتائج أن النمو في القطاع الصناعي له تأثير إيجابي ومعنوي على أداء الإيرادات الضريبية في المدى القصير، بينما معدل النمو في القطاع الزراعي والنفقات الجارية والإنمائية مرتبطة بشكل سلبي مع أداء الإيرادات الضريبية، بينما النمو في قطاع الخدمات لا يبدي أي تأثير في المدى القصير على أداء الإيرادات الضريبية. بينما نتائج العلاقة طويلة الأجل بينت أن كل من النمو في القطاع الصناعي والنفقات الإنمائية لها تأثير إيجابي على أداء الإيرادات الضريبية، وكذلك لكل من قطاع الزراعة وقطاع الخدمات تأثير سلبي وعائق كبير للإيرادات الضريبية في أوغندا في المدى الطويل.

دراسة Eltony (2002): بعنوان: The Determinants of Tax Effort in Arab Countries

الغرض من هذه الدراسة هو تحديد محددات الإيرادات الضريبية وإيجاد مؤشر للعبء الضريبي في 16 دولة عربية للفترة من 1994-2000، حيث أن العبء الضريبي هو نسبة الضرائب الفعلية على الضرائب المتوقعة. تم استخدام البيانات التالية: الضرائب، قطاع الزراعة والصناعة والتعدين، الصادرات والمستوردات، الدين الخارجي جميعها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الدخل. وقد تم تقسيم العينة إلى مجموعتين: المجموعة الأولى هي دول مجلس التعاون الخليجي، والمجموعة الثانية تضم الدول العربية ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً (سورية، مصر، تونس، المغرب، لبنان)، والدول الأكثر فقراً(موريتانيا، السودان، اليمن)، كما تضم الدول الأعلى نسبة للضرائب (تونس، الجزائر، المغرب). تم استخدام اختبار hausman test للاختيار بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، وبينت النتائج للمجموعة الأولى أن قطاع التعدين له تأثير سلبي على الإيرادات الضريبية، بينما حصة الفرد من الدخل لها تأثير إيجابي، وباقي المتغيرات ليست ذات دلالة إحصائية، وهذه النتائج تتفق مع مجموعة الدول هذه لأن اقتصاداتها تعتمد بشكل أساسي على إيرادات النفط وهي تفتقر لنظام ضريبي متقدم. أما النتائج في المجموعة الثانية بينت أن قطاع الزراعة يرتبط بعلاقة سلبية مع الإيرادات الضريبية، بينما كل من قطاع التعدين، الصادرات، الواردات، حصة الفرد من الدخل، الدين الخارجي في ترتبط بعلاقة إيجابية مع الضريبة، بينما قطاع الصناعة التحويلية ليس ذو دلالة إحصائية، وأن الدول ذات الضرائب المرتفعة (تونس، الجزائر، المغرب، السودان) فإن مؤشرات العبء الضريبي شهدت اتجاهاً تصاعدياً، واستقر هذا المؤشر في الدول العربية الباقية.

دراسة Basirat, *et. al* (2014) بعنوان:

Analyzing The Effect of Economic Variables on Total Tax Revenues in IRAN

قامت الدراسة بتحليل أثر المتغيرات الاقتصادية(سعر الصرف، الصادرات، القيمة المضافة للقطاع الصناعي، القيمة المضافة لقطاع النفط، القيمة المضافة للقطاع الزراعي) على الإيرادات الضريبية في إيران للفترة 1974-2011. حيث تم دراسة العلاقة قصيرة وطويلة الأجل باستخدام نموذج الانحدار المتعدد لفترات الإبطاء Auto Regression Distributed Lag (ARDL)، وتوصلت النتائج إلى أن كل من القيمة المضافة للقطاع الصناعي، الاستيراد، وسعر الصرف ترتبط ارتباطاً موجباً مع الإيرادات الضريبية على المدى الطويل، بينما القيمة المضافة لكل من قطاعي النفط والزراعة ترتبط ارتباطاً سلبياً مع الإيرادات الضريبية على المدى الطويل، وهذا يعود إلى اعتماد إيران على القطاع النفطي في إيراداته حيث أن زيادة في الإيرادات النفطية يؤدي إلى نقص في الإيرادات الضريبية.

كما استعرضنا بينت الدراسات السابقة محددات الإيرادات الضريبية حيث كان للقطاع الصناعي دور مهم وعلاقة قوية في تحديد الإيرادات الضريبية للدول المختلفة، إلا أن دراستنا لن تقتصر فقط على بيان مدى مساهمة القطاع الصناعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الإيرادات الضريبية، بل سنقوم بدراسة مؤشرات القطاع الصناعي وتحليلها وبيان مدى مساهمتها وعلاقتها بالإيرادات الضريبية، وذلك من خلال واقع الاقتصاد السوري الذي تختلف طبيعته ومكوناته عن الدول الأخرى للفترة 1985 -2010، حيث مرت سورية بالعديد من الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتي أثرت على كل من الصناعة والإيرادات الضريبية في نفس الوقت.

النتائج والمناقشة:

إن تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني وتوسيع مصادر إيرادات الخزينة، والكف عن سياسة الاعتماد على التوسع الضريبي التي تسهم برفع كلفة السلع الأساسية، يؤدي إلى سوء الأوضاع المعيشية ويترك آثاراً مؤلمة على ذوي الدخل المحدود ويسهم في تباطؤ النمو الاقتصادي بسبب تراجع القدرة الشرائية لدى المواطنين.

ويحتل قطاع الصناعة أهمية متزايدة في الاقتصاد الوطني باعتباره قاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ذلك أنه ضمانة لزيادة القيمة المضافة كما يساعد على تأمين الاكتفاء الذاتي وتحسين الموازين الاقتصادية ودفع عملية التنمية. حيث يسهم قطاع الصناعة في إيجاد فرص عمل، فكلما زاد حجم الإنتاج الصناعي قل عدد العاطلين عن العمل، كما يسهم في رفع معدل النمو في الاقتصاد الوطني ويساعد على رفع النمو في القطاعات الأخرى أيضاً مثل قطاع الزراعة وقطاع الخدمات لترابط العلاقات بينه وبين القطاعات الأخرى. فهي تدعم القيمة المضافة لقطاع الزراعة من خلال العملية الإنتاجية (إعادة الإنتاج) وفي نفس الوقت لقطاع الخدمات فهي تدعم قطاع الاتصالات والبنوك على سبيل المثال وغيرها من الخدمات الأخرى، كما أنها تدعم التحول الهيكلي من الوظائف ذات الإنتاجية المنخفضة في الزراعة إلى الوظائف ذات الإنتاجية العالية، وهذا يتحول إلى إنتاجية عالية وتوظيف أكبر بالتالي تزيد الضرائب بسبب تحسن الأجور وسهولة فرض وجمع هذه الضرائب(Mawejje, 2016, P.13).

كما يسهم في توفير موارد للقطع الأجنبي وفي علاج مشاكل ميزان المدفوعات، بتصنيع سلع تحل محل المستوردات أو تصنيع سلع للتصدير الخارجي، بالإضافة إلى ذلك فإن الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب المفروضة على السلع تزيد من الإيرادات العامة وتضاف إلى ذلك ضرائب الدخل التي يدفعها الصناعيين إلى الإيرادات العامة التي تنفق من أجل رفاهية البلد ككل.

كما يسهم القطاع الصناعي في زيادة الادخار والاستثمار لأن التصنيع يزيد من دخل العمال، بالتالي يزيد من قدرتهم على الادخار وهذه المدخرات تحفز على النمو، من خلال الأثر التراكمي الذي يؤدي في النهاية إلى مزيد من التوسع في الصناعة (owlcation.com).

ويعد القطاع الصناعي في سورية من القطاعات الرئيسية والحيوية المكونة للاقتصاد الوطني، كما يعد ركيزة هامة من ركائز إستراتيجية التنمية بعيدة المدى، فمن خلال الدور الهام والكبير الذي يلعبه التصنيع كأحد النشاطات الأساسية المولدة للقيمة المضافة التي تساهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد أولت الدولة عناية خاصة بهذا القطاع الحيوي والهام، ومنذ أوائل السبعينات والدولة مستمرة في دعم وتنشيط القطاعين الخاص والمشترك لوضع كل طاقاتهما ضمن مشاريع إنتاجية تساهم مع شركات القطاع العام الصناعية في خدمة مسيرة التنمية الاقتصادية.

حيث شهدت المرحلة من عام 1986 وحتى عام 1990 تعديل هيكلي على بنية القطاع الصناعي حيث تم توجيه الاهتمام نحو فروع الصناعة الثقيلة وتم إدخال صناعات الكترونية جديدة، والتوسع في قطاع الكهرباء والماء وتطوير الصناعة الاستخراجية. ومنذ بداية التسعينات من القرن العشرين بدأ القطاع العام يلعب دوراً كبيراً في الاستثمار الصناعي وتحفيز القطاع الخاص على زيادة استثماراته ومشاركته في الأنشطة الاقتصادية فتم إصدار قانون الاستثمار رقم (10) لعام 1991 بهدف تشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي على الاستثمار، وشهد دور القطاع الصناعي الخاص نمواً ملحوظاً خلال الفترة الأولى من التسعينات إلا أنه لم يستمر طويلاً لعدم استكمال البنية التشريعية والإدارية المتعلقة بتنفيذ قانون الاستثمار. بالإضافة إلى حالة الركود التي حلت بالاقتصاد الوطني والتي أثرت سلباً على المناخ الاستثماري. إلا أن الحكومة بدءاً من العام 2000 عملت على مراعاة سياساتها الاستثمارية فاتخذت العديد من الإجراءات لتحسين أداء الاقتصاد الوطني وتحسين مناخ الاستثمار فعملت على تطوير التشريعات المالية والضريبية،وأنشئت العديد من المدن الصناعية وعملت على تحرير التجارة الخارجية وشجعت الصادرات.

ولتحقيق هذه الأهداف فقد صدر عدد من القرارات والأنظمة التي أعطت العديد من التسهيلات للقطاع الصناعي نذكر منها:

- المرسوم رقم 103 لعام 1952 والذي يتضمن الإعفاءات والمساعدات الممنوحة للمشاريع الصناعية. حيث نصت المادة الخامسة منه على إعفاء المؤسسات الصناعية من ضريبة ريع العقارات لمدة ست سنوات.

المادة 6: الإعفاء من ضريبة الدخل على المبالغ الاحتياطية التي تخصص من الأرباح للتوسع في العمل الصناعي.

المادة 7: الإعفاء من ضريبة التمتع مدة ست سنوات من تاريخ البدء باستثمارها(المعامل والمصانع).

المادة 4: الإعفاء من الرسوم الجمركية الخاصة بالآلات والأدوات والأجهزة ومواد البناء المعدة للإنشاء التي تستوردها المؤسسات الصناعية شرط أن تكوم لحاجة مشروعها الصناعي.

المادة 8: الإعفاء من ضريبة الدخل لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ بدء استثمارها.

- المرسوم التشريعي رقم 11 لعام 1998: نص على إعفاء الودائع المصرفية من ضريبة الانتقال على التركات المنصوص عليها بالمرسوم رقم 10 لعام 1952 وذلك تشجيعاً للاستثمار.

- المرسوم رقم 52 لعام 2004 والذي ألغيت بموجبه ضريبة ريع الآلات التي كانت تفرض بموجب قانون ضريبة ريع العقارات رقم 178 لعام 1945.

تخضع المشاريع الصناعية وفقاً للقانون رقم 51 لعام 2006 لضريبة الدخل حيث يبلغ المعدل الضريبي على المشاريع المشملة بقوانين تشجيع الاستثمار إلى 22% .

- المرسوم رقم 8 لعام 2007: الذي ينص على إعطاء درجتان للمشاريع الصناعية المقامة في مدينة حسياء ودير الزور الصناعيتين، ودرجتان لمشاريع محطات توليد الكهرباء، مشاريع مصادر الطاقة البديلة، مصانع الأسمدة. ودرجتان في ضوء توفر أي من الأسس الآتية: المشاريع الصناعية التي تعتمد في إنتاجها على الموارد الأولية المحلية، المشاريع الصناعية التي توفر في استهلاك الطاقة، المشاريع الصناعية التي تستخدم أدوات ووسائل وآلات تحافظ على البيئة وتمنع التلوث البيئي، المشاريع الصناعية التي تقوم بتصدير 50% من إنتاجها (هيئة الاستثمار السورية، 2013، ص 23).

العلاقة بين مؤشرات القطاع الصناعي والإيرادات الضريبية:

قبل البدء بدراسة هذه العلاقة لابد من توضيح مدى مساهمة القطاع الصناعي في كل من الناتج والإنتاج المحلي الإجمالي ومجمل التكوين الرأسمالي كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(1) أهم مؤشرات القطاع الصناعي

العام	ناتج محلي إجمالي للقطاع الصناعي (1)	الناتج المحلي الإجمالي (2)	نسبة (1)/(2)	إنتاج إجمالي للقطاع الصناعي (3)	إجمالي الإنتاج الإجمالي (4)	نسبة (3)/ (4)	مجمل التكوين الرأسمالي للقطاع الصناعي (5)	إجمالي التكوين الرأسمالي (6)	نسبة (5)/(6)
1985	12521	83225	0.15	39793	138525	0.29	4328	19784	0.22
1986	10819	79444	0.14	41701	137513	0.3	4304	23331	0.18
1987	13908	80684	0.17	42849	132576	0.32	5182	23473	0.22
1988	18793	91313	0.21	52027	148177	0.35	7096	25992	0.27
1989	22872	83133	0.28	54834	140904	0.39	6763	33312	0.2
1990	26434	89485	0.3	59102	149492	0.4	7894	41351	0.19
1991	31711	99877	0.32	62953	160274	0.39	10632	55992	0.19
1992	29558	106031	0.28	67760	173717	0.39	16535	86120	0.19
1993	32011	113103	0.28	70593	181351	0.39	22802	107466	0.21
1994	184215	706745	0.26	465992	1218320	0.38	47073	151690	0.31
1995	209170	756404	0.28	502007	1303809	0.39	42616	155504	0.27
1996	255333	830726	0.31	604075	1452937	0.42	48563	163076	0.3
1997	295593	872461	0.34	658643	1497135	0.44	50227	155464	0.32
1998	307138	931660	0.33	703744	1613624	0.44	50964	162446	0.31
1999	296658	898552	0.33	677709	1560024	0.43	46968	153706	0.31
2000	272629	903944	0.3	631701	1576757	0.4	45918	156092	0.29
2001	273240	934409	0.29	634164	1627397	0.39	57687	191023	0.3
2002	264984	1006431	0.26	627560	1709769	0.37	58548	206416	0.28
2003	248905	1018708	0.24	616595	1743772	0.35	75717	249681	0.3
2004	295369	1089027	0.27	695488	1862043	0.37	74553	274500	0.27
2005	286529	1156714	0.25	723752	2010392	0.36	89487	346737	0.26
2006	288140	1215082	0.24	731012	2097883	0.35	84050	371519	0.23
2007	299061	1284035	0.23	754497	2206821	0.34	95227	412136	0.23
2008	310654	1341516	0.23	779571	2285909	0.34	90843	408725	0.22
2009	312505	1420833	0.22	813518	2423488	0.34	105707	451605	0.23
2010	348729	1469703	0.24	854914	2507843	0.34	126714	579911	0.22

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرات الإحصائية للمكتب المركزي للإحصاء والنشرات السنوية لمصرف سورية المركزي للأعوام المذكورة.

من الجدول السابق: نلاحظ تذبذباً في نسبة مساهمة ناتج القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي فنلاحظ زيادتها في الفترات الأولى حتى عام 1991 لتبلغ 32% وتصل أعلى قيمة لها في عام 1997 بمعدل 34% لتعاود الانخفاض بشكل ملحوظ لتصل عام 2010 إلى24% . لكن يجب التنويه إلى أن نصيب الصناعة في الناتج يتأثر إلى حد ما بنصيب الزراعة ففي السنوات التي تكون فيها الظروف الطبيعية مواتية للإنتاج الزراعي تزداد مساهمة الزراعة في تكوين الناتج مقابل تراجع مساهمة الصناعة والعكس صحيح. ويمكن إرجاع هذا التذبذب إلى:

- تدني الأداء في هذا القطاع بسبب الجمود في القطاع العام الصناعي وبسبب سياسة الحماية التي تعتمدها الدولة بالنسبة للصناعة التي تتصف بالمنع الكمي للسلع المنافسة أو من خلال فرض رسوم جمركية عالية على المنتجات النهائية المستوردة (الصايغ، 2014، ص52) حيث بلغت نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي نسبة 26% بشكل وسطي خلال الفترة 1985-2010 وهي نسبة منخفضة بالنسبة لقطاع اقتصادي يعتبر القطاع المحرك للتنمية والمحقق للتشابك الاقتصادي بين الفروع وزيادة الدخل القومي ورفع متوسط الدخل الفردي
- تحرير التبادل التجاري وفتح السوق السورية على عدد من البلدان العربية وتركيا دون أن يترافق ذلك مع تنفيذ برامج ملموسة لرفع القدرة التنافسية للصناعة السورية وارتفاع أسعار المحروقات عالمياً بالتالي ارتفاع أسعار العديد من مدخلات الإنتاج ثم انخفاضها بشكل سريع أضر بالصناعة السورية، بالإضافة إلى ضعف القوة الشرائية للمواطن السوري نتيجة الأزمة المالية العالمية وانخفاض تحويلات العاملين في الخارج. (جقموق، 2014، ص4).

أما من حيث مساهمة الإنتاج الصناعي في الإنتاج الإجمالي نلاحظ زيادة نسبة مساهمته لتصل أعلى قيمة له عام 1997-1998 بنسبة 44% لتعاود الانخفاض بعد ذلك بشكل تدريجي لتصل عام 2010 إلى 34% ويعود سبب التحسن خلال الثمانينات والتسعينات إلى القطاع العام الصناعي الذي يسيطر على الجزء الأكبر والأهم من القطاع الصناعي، بالإضافة إلى التحولات الكبيرة التي شهدها الاقتصاد السوري والتي تمثلت بالتشريعات والقرارات التي اتخذتها الحكومة السورية بهدف تحقيق إصلاحات اقتصادية واجتماعية، إلا أن التراجع في نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الإنتاج الإجمالي منذ عام 2000 يعود إلى ضعف القطاع العام الصناعي حيث أصبح في وضع صعب جداً ولا يقوى على المنافسة ولا على العمل بكفاءة، بدليل أن معظم الصناعات التي دخل فيها القطاع العام قد انخفض إنتاجها بشكل كبير أو أنه ارتفع بشكل طفيف لا يتناسب مع معدل النمو السكاني(integrity-way.info.)، بالإضافة إلى التكنولوجيا المتقدمة وعدم الإنفاق الكافي على البحث والتطوير وعدم توفر تقنيات التسويق الفعالة ووجود فائض من الموظفين يفتقر إلى الكفاءة والديناميكية، ولا يزال القطاع العام ممثلاً بالبيروقراطية وسوء الإدارة، وهذه القوة الصناعية تتسم بإنتاجية منخفضة بسبب نقص التدريب وسوء الإدارة والآلات المتقادمة، حيث أن القوة العاملة الماهرة لا تلبي احتياجات سوق العمل، فضلاً عن عدم كفاية البنية التحتية وخاصة في مجال المعلومات والاتصالات ووجود وحدات إنتاجية خاسرة أو متوقفة عن العمل. (UNDP- Syria, 2004, p86-87).

إلا أن انخفاض نسبة التكوين الرأسمالي للقطاع الصناعي من التكوين الرأسمالي العام يدل على اتجاه الاستثمارات نحو القطاعات الهامشية غير المنتجة كقطاع التجارة وقطاع الخدمات، إضافة إلى الاستثمار والمضاربة في قطاع العقارات.فنجد تراجع نسبة مساهمة القطاع الصناعي في مجمل التكوين الرأسمالي ليصل إلى 22% في عام 2010، بعد أن شهد تحسناً ملحوظاً خلال فترة الثمانينات والتسعينات حيث بلغ أعلى معدل له في عام 1997 ليصل إلى 32%. ويعود سبب انخفاضه في الفترة الأخيرة للفترة المدروسة إلى تعرض الكثير من المشاريع لمنافسة غير متكافئة من المنتجات المستوردة، والتي دخلت إلى سوقنا الوطني بتكلفة أدنى بموجب قوانين تحرير التجارة الخارجية والدخول

في شركات تجارية متعددة. الأمر الذي أدى إلى إغلاق الكثير من المعامل والورش الصغيرة والتي أدت إلى انخفاض الإنتاجية وزيادة عدد العاطلين عن العمل، وتحول الكثير من المنشآت الصناعية إلى منشآت تجارية تسوق البضاعة المستوردة من الخارج.

اختبار فرضيات البحث:

يوضح الجدول التالي رقم(2) مؤشرات القطاع الصناعي والإيرادات الضريبية ومعدلات نموها والتي تم الاعتماد عليها في دراسة الفرضيات:

الجدول رقم (2) مؤشرات القطاع الصناعي والبيانات الضريبية ومعدلات النمو للفترة (1985-2010)

العام	إجمالي الضرائب (1)	معدل نمو (1)	مجمل التكوين الرأسمالي للقطاع الصناعي (2)	معدل نمو (2)	ناتج محلي إجمالي للقطاع الصناعي (3)	معدل نمو (3)	الإنتاج الصناعي (4)	معدل نمو (4)	الصادرات الصناعية (5)	معدل نمو (5)	المستوردات الصناعية (6)	معدل نمو (6)
1985	10407		4328		12521		39793		2074		5375	
1986	12040	0.16	4304	-0.01	10819	-0.1	41701	0.05	2176	0.05	4652	-0.1
1987	14159	0.18	5182	0.2	13908	0.29	42849	0.03	5677	1.61	11831	1.54
1988	16970	0.2	7096	0.37	18793	0.35	52027	0.21	6449	0.14	11138	-0.1
1989	18125	0.07	6763	-0.05	22872	0.22	54834	0.05	12286	0.91	7671	-0.3
1990	22123	0.22	7894	0.17	26434	0.16	59102	0.08	16638	0.35	9569	0.25
1991	27720.2	0.25	10632	0.35	31711	0.2	62953	0.07	8788	-0.5	10955	0.14
1992	29408.2	0.06	16535	0.56	29558	-0.1	67760	0.08	5420	-0.4	18093	0.65
1993	29488.6	0	22802	0.38	32011	0.08	70593	0.04	5676	0.05	22303	0.23
1994	40456	0.37	47073	1.06	184215	4.75	465992	5.6	8998	0.59	30827	0.38
1995	48903	0.21	42616	-0.09	209170	0.14	502007	0.08	9724	0.08	24324	-0.2
1996	57371	0.17	48563	0.14	255333	0.22	604075	0.2	6203	-0.4	26932	0.11
1997	69296	0.21	50227	0.03	295593	0.16	658643	0.09	6930	0.12	19033	-0.3
1998	75516	0.09	50964	0.01	307138	0.04	703744	0.07	5559	-0.2	18489	-0
1999	83541	0.11	46968	-0.08	296658	-0	677709	-0.04	4667	-0.2	17536	-0.1
2000	85913	0.03	45918	-0.02	272629	-0.1	631701	-0.07	28110	5.02	70928	3.04
2001	116932	0.36	57687	0.26	273240	0	634164	0	32482	0.16	92409	0.3
2002	136609	0.17	58548	0.01	264984	-0	627560	-0.01	52014	0.6	101401	0.1
2003	151558	0.11	75717	0.29	248905	-0.1	616595	-0.02	43571	-0.2	96031	-0.1
2004	160790	0.06	74553	-0.02	295369	0.19	695488	0.13	55316	0.27	142671	0.49
2005	179630	0.12	89487	0.2	286529	-0	723752	0.04	102476	0.85	268265	0.88
2006	194017	0.08	84050	-0.06	288140	0.01	731012	0.01	193530	0.89	302985	0.13
2007	204427	0.05	95227	0.13	299061	0.04	754497	0.03	234893	0.21	391359	0.29
2008	219268	0.07	90843	-0.05	310654	0.04	779571	0.03	279126	0.19	421899	0.08
2009	240640	0.1	105707	0.16	312505	0.01	813518	0.04	195605	-0.3	282377	-0.3
2010	278428	0.16	126714	0.2	348729	0.12	854914	0.05	217557	0.11	420728	0.49

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرات الإحصائية للمكتب المركزي للإحصاء والنشرات السنوية لمصرف سورية المركزي للأعوام المذكورة.

الفرضية الأولى: توجد علاقة بين معدل نمو الإنتاج الإجمالي للقطاع الصناعي ومعدل نمو الإيرادات الضريبية.

سنقوم باستخدام أسلوب تحليل الانحدار لدراسة الفرضية السابقة باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS 16.0 وذلك عبر الخطوات التالية:

1-معامل الارتباط: يبين الجدول (3) مدى الارتباط بين المتغير المستقل (معدل نمو الإنتاج الإجمالي للقطاع الصناعيTPIN) والمتغير التابع (معدل نمو الإيرادات الضريبيةTAX)، حيث نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط R=51% وهي قيمة ضعيفة، بينما قيمة معامل التحديد تساوي 26% أي أن التغيرات التي تحدث في معدل نمو الإنتاج الإجمالي للقطاع الصناعي تفسر 26% من التباين الخاص بمعدل نمو الإيرادات الضريبية والباقي من التباين يعزى إلى متغيرات أخرى خارج النموذج.

الجدول رقم (3)Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.518[a]	.269	.230	.0858870

2- تحليل الانحدار: يتضح من الجدول رقم (4) أن مستوى دلالة إحصائية فيشر تساوي (0.016) وهي أصغر من مستوى المعنوية 0.05، حيث أن هذا الجدول درس مدى ملائمة خط الانحدار للبيانات المعطاة وفرضيته الصفرية تقول: لاتوجد علاقة بين معدل نمو الإنتاج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي ومعدل نمو الإيرادات الضريبية، أي أننا نستطيع القول أنه توجد علاقة بين معدل نمو الإنتاج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي ومعدل نمو الإيرادات الضريبية.

الجدول رقم (4)ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.052	1	.052	6.986	.016[a]
	Residual	.140	19	.007		
	Total	.192	20			

a. Predictors: (Constant), TPIN

b. Dependent Variable: TAX

3- معادلة الانحدار:

الجدول رقم (5)Coefficients[a]

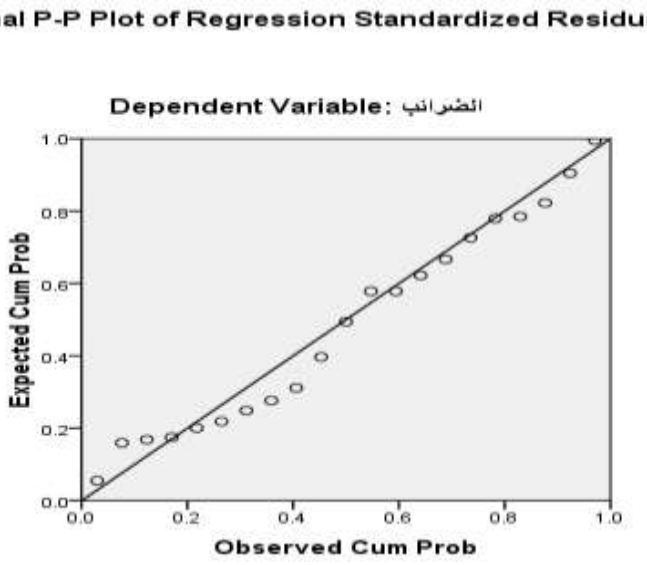
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.138	.019		7.078	.000
	TPIN	.042	.016	.518	2.643	.016

a. Dependent Variable: TAX

يبين الجدول رقم (5) السابق معادلة الانحدار البسيط والتي تأخذ الشكل التالي:

$$TAX = 0.138 + 0.042\ TPIN$$

نلاحظ من معادلة الانحدار أنه عندما يزيد الإنتاج الإجمالي للقطاع الصناعي بمقدار وحدة واحدة سيزداد معدل نمو الإيرادات الضريبية بمقدار 0.042 وحدة والعلاقة بينهما موجبة.



يبين الشكل السابق توزع بيانات العينة ونلاحظ أنها تتوزع بالقرب من خط الانحدار المقترح بالتالي فإن النموذج المقترح تمثيل جيد لتوزيع البيانات المدروسة.

الفرضية الثانية: توجد علاقة بين معدل نمو مجمل التكوين الرأسمالي للقطاع الصناعي ومعدل نمو الإيرادات الضريبية.

1-معامل الارتباط: يبين الجدول (6) مدى الارتباط بين المتغير المستقل (معدل نمو مجمل التكوين الرأسمالي للقطاع الصناعيTCIN) والمتغير التابع (معدل نمو الإيرادات الضريبيةTAX)، حيث نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط R=37% وهي قيمة ضعيفة، بينما قيمة معامل التحديد تساوي 14% أي أن التغيرات التي تحدث في معدل نمو مجمل التكوين الرأسمالي للقطاع الصناعي تفسر 14% من التباين الخاص بمعدل نمو الإيرادات الضريبية والباقي من التباين يعزى إلى متغيرات أخرى خارج النموذج.

الجدول رقم (6)Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.375[a]	.141	.084	.09586233

a. Predictors: (Constant), TCIN

2- تحليل الانحدار: يتضح من الجدول رقم (7) أن مستوى دلالة إحصائية فيشر تساوي (0.13) وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05، حيث أن هذا الجدول يدرس مدى ملائمة خط الانحدار للبيانات المعطاة وفرضيته الصفرية تقول: لاتوجد علاقة بين معدل نمو مجمل التكوين الرأسمالي للقطاع الصناعي ومعدل نمو الإيرادات الضريبية، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية أي أننا نستطيع القول أنه لا توجد علاقة بين معدل نمو مجمل التكوين الرأسمالي للقطاع الصناعي ومعدل نمو الإيرادات الضريبية.

الجدول رقم (7)ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.023	1	.023	2.461	.138[a]
	Residual	.138	15	.009		
	Total	.160	16			

a. Predictors: (Constant), TCIN

الجدول رقم (7) ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.023	1	.023	2.461	.138[a]
	Residual	.138	15	.009		
	Total	.160	16			

b. Dependent Variable: TAX

الفرضية الثالثة: توجد علاقة بين معدل نمو الصادرات الصناعية ومعدل نمو الإيرادات الضريبية.

1-معامل الارتباط: يبين الجدول (8) مدى الارتباط بين المتغير المستقل (معدل نمو الصادرات الصناعيةEXP) والمتغير التابع (معدل نمو الإيرادات الضريبيةTAX)، حيث نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط R=28% وهي قيمة ضعيفة جداً، بينما قيمة معامل التحديد تساوي 8% أي أن التغيرات التي تحدث في معدل نمو الصادرات الصناعية تفسر 8% من التباين الخاص بمعدل نمو الإيرادات الضريبية والباقي من التباين يعزى إلى متغيرات أخرى خارج النموذج.

الجدول رقم (8) Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.288[a]	.083	.026	.1019529

a. Predictors: (Constant), EXP

2- تحليل الانحدار: يتضح من الجدول رقم (9) أن مستوى دلالة إحصائية فيشر تساوي (0.24) وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05، حيث أن هذا الجدول يدرس مدى ملائمة خط الانحدار للبيانات المعطاة وفرضيته الصفرية تقول: لاتوجد علاقة بين معدل نمو الصادرات الصناعية ومعدل نمو الإيرادات الضريبية، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية أي أننا نستطيع القول أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل نمو الصادرات الصناعية ومعدل نمو الإيرادات الضريبية.

الجدول رقم (9) ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.015	1	.015	1.451	.246[a]
	Residual	.166	16	.010		
	Total	.181	17			

a. Predictors: (Constant), EXP

b. Dependent Variable: TAX

الفرضية الرابعة: توجد علاقة بين معدل نمو المستوردات الصناعية ومعدل نمو الإيرادات الضريبية.

1-معامل الارتباط: يبين الجدول (10) مدى الارتباط بين المتغير المستقل (معدل نمو المستوردات الصناعيةEMP) والمتغير التابع (معدل نمو الإيرادات الضريبيةTAX)، حيث نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط R=25% وهي قيمة ضعيفة جداً، بينما قيمة معامل التحديد تساوي 6% أي أن التغيرات التي تحدث في معدل نمو المستوردات الصناعية تفسر 6% من التباين الخاص بمعدل نمو الإيرادات الضريبية والباقي من التباين يعزى إلى متغيرات أخرى خارج النموذج.

الجدول رقم (10) Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.257[a]	.066	.000	.1109220

a. Predictors: (Constant), EMP

b. Dependent Variable: TAX

2- تحليل الانحدار: يتضح من الجدول رقم (11) أن مستوى دلالة إحصائية فيشر تساوي (0.33) وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05، حيث أن هذا الجدول يدرس مدى ملائمة خط الانحدار للبيانات المعطاة وفرضيته الصفرية تقول: لاتوجد علاقة بين معدل نمو الستوردات الصناعية ومعدل نمو الإيرادات الضريبية، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية أي أننا نستطيع القول أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل نمو المستوردات الصناعية و معدل نمو الإيرادات الضريبية.

الجدول رقم (11) ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.012	1	.012	.992	.336[a]
	Residual	.172	14	.012		
	Total	.184	15			

a. Predictors: (Constant), EMP

b. Dependent Variable: TAX

الفرضية الخامسة: توجد علاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي ومعدل نمو الإيرادات الضريبية.

1-معامل الارتباط: يبين الجدول (12) مدى الارتباط بين المتغير المستقل (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعيGDPIN) والمتغير التابع (معدل نمو الإيرادات الضريبيةTAX)، حيث نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط R=53% وهي قيمة ضعيفة، بينما قيمة معامل التحديد تساوي 28% أي أن التغيرات التي تحدث في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي تفسر 28% من التباين الخاص بمعدل نمو الإيرادات الضريبية والباقي من التباين يعزى إلى متغيرات أخرى خارج النموذج.

الجدول رقم (12) Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.530[a]	.281	.236	.0902777

a. Predictors: (Constant), GDPIN

b. Dependent Variable: TAX

2- تحليل الانحدار: يتضح من الجدول رقم (13) أن مستوى دلالة إحصائية فيشر تساوي (0.024) وهي أصغر من مستوى المعنوية 0.05، حيث أن هذا الجدول يدرس مدى ملائمة خط الانحدار للبيانات المعطاة وفرضيته الصفرية تقول: لاتوجد علاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الإيرادات الضريبية، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية أي أننا نستطيع القول أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الإيرادات الضريبية.

الجدول رقم (13) ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.051	1	.051	6.256	.024[a]
	Residual	.130	16	.008		
	Total	.181	17			

a. Predictors: (Constant), GDPIN

b. Dependent Variable: TAX

3- معادلة الانحدار:

الجدول رقم (14) Coefficients[a]

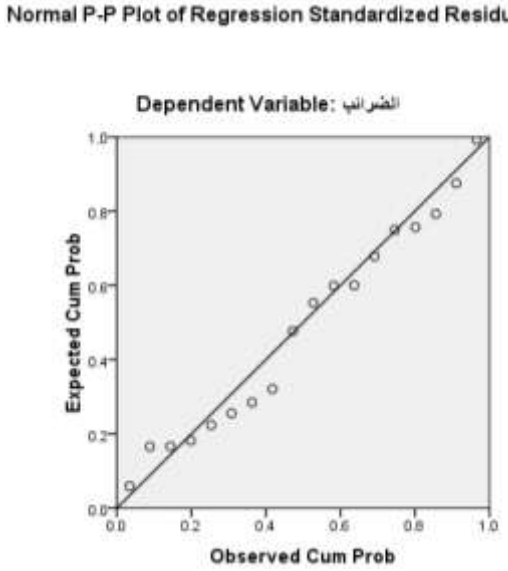
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.139	.023		6.139	.000
	GDPIN	.050	.020	.530	2.501	.024

a. Dependent Variable: TAX

يبين الجدول السابق معادلة الانحدار البسيط والتي تأخذ الشكل التالي:

TAX= 0.139 + 0.05 GDPIN

نلاحظ من معادلة الانحدار أنه عندما يزيد الناتج الإجمالي للقطاع الصناعي بمقدار وحدة واحدة سيزداد معدل نمو الإيرادات الضريبية بمقدار 0.05 وحدة والعلاقة بينهما موجبة.



يبين الشكل السابق توزع بيانات العينة ونلاحظ أنها تتوزع بالقرب من خط الانحدار المقترح بالتالي فإن النموذج المقترح تمثيل جيد لتوزيع البيانات المدروسة.

الاستنتاجات والتوصيات:

1- انخفاض مساهمة قطاع الصناعة في الاقتصاد ككل، أي أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في مجال القطاع الصناعي لم تساعد على تحسين هذه الصناعة أو إقامة صناعات جديدة على الرغم من المزايا والإعفاءات

الضريبية التي شملتها هذه الإجراءات، أي لم تساعد على زيادة منافستها بالتالي زيادة الاستثمار والإنتاجية بل كانت عامل معيق لها.

2- وجود علاقة ضعيفة بين معدل نمو الإيرادات الضريبية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي، ويعود ذلك إلى سياسة الحماية التي اعتمدتها الدولة وكذلك تحرير التجارة، اللذان أضرا بالصناعة السورية.

3- وجود علاقة بين معدل نمو الإيرادات الضريبية ومعدل نمو الإنتاج الإجمالي للقطاع الصناعي ولكنها ضعيفة، أي أن الإنتاج الصناعي لم يستطع خلق قيم مضافة جديدة تؤدي إلى توسيع القاعدة الضريبية، وبالتالي زيادة الحصيلة الضريبية على الرغم من كل الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والتخفيضات التي حدثت على الشرائح الضريبية.

4- عدم وجود علاقة بين معدل نمو الإيرادات الضريبية ومجمل التكوين الرأسمالي للقطاع الصناعي، أي أن العلاقة بينهما غير متناسقة خلال الفترة المدروسة، مما يدل على أن الضرائب لم تقم بتمويل الاستثمارات وفي نفس الوقت لم تقم الاستثمارات الموجودة في زيادة نسبة معدلات الضرائب، وهذا ما أكده معامل الارتباط بينهما، أي أن الإعفاءات المقدمة إلى القطاع الصناعي (المناطق الصناعية، رسوم جمركية، ....) لم تسهم في زيادة الإيرادات الضريبية بل على العكس ساهمت في تراجع قيمة هذه الاستثمارات وبالتالي انخفاض قيمة الإيرادات لعدم القدرة على خلق قيم مضافة جديدة.

5- عدم وجود علاقة بين معدل نمو الإيرادات الضريبية ومعدل نمو الصادرات الصناعية، ويعزى انخفاض الصادرات إلى ارتفاع تكاليفها الإنتاجية، والسياسة الجمركية الحمائية التي اتبعتها الدولة خلال فترة طويلة، بالتالي الفشل في تغيير البنية الهيكلية للإنتاج المحلي. وأيضاً لعب تحرير التجارة دوراً هاماً في ذلك حيث حلت المنتجات المستوردة محل الكثير من السلع المحلية، وأغلقت العديد من الورش والمعامل نتيجة لذلك. أي أن هذه الصادرات لم تساهم في تنويع الأنشطة الصناعية وخلق قيم مضافة جديدة، بالتالي جذب استثمارات جديدة ورفع الإنتاجية بالتالي خلق فرص عمل جديدة وزيادة الدخول.

6- عدم وجود علاقة بين معدل نمو الإيرادات الضريبية ومعدل نمو المستوردات الصناعية، وذلك بسبب السياسة الجمركية الحمائية المتحيزة التي أدت إلى عدم قيام صناعة وسيطة رأسمالية وأبقى يضمن استمرارها في السوق العالمية.

ومن هنا تقترح الباحثة النقاط التالية:

1- تعميق التكامل بين قطاعات الاقتصاد (الزراعة، الصناعة، الخدمات،....) وزيادة حجم الإنفاق على هذه القطاعات بما يساهم في زيادة الإنتاجية وخلق فرص عمل جديدة، وزيادة صادراتنا بالتالي زيادة الإيرادات الضريبية.

2- الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والعمل على تخفيض المستوردات بحيث نركز على استيراد السلع الرأسمالية القادرة على إنتاج وسائل الإنتاج، من خلال دعم الصناعيين وتقديم التسهيلات التي تمكنهم من استيراد السلع الرأسمالية التي تساعد في تطوير العمل وتقديم الخدمات بما يحقق قيم مضافة جديدة، وزيادة مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني.

3- النظر في الدعم المقدم للمشاريع الاستثمارية ومنح دعم خاص للقطاع الصناعي (كتقديم القروض للصناعيين، إعفاءات ضريبية خاصة للقطاع الصناعي وعدم شمول كافة القطاعات، إعادة النظر بالقوانين الناظمة لهذا القطاع) فعلى الرغم من هذه الإعفاءات الضريبية إلا أن ذلك لم يساهم في زيادة الاستثمارات الصناعية.

المراجع:

1- الصايغ، كارول. *دراسة تحليلية لواقع القطاع الصناعي السوري ومساهمته في الاقتصاد الوطني*، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية– سلسة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد36، العدد2، 2014، 45–64.

2- جقموق، كفاح علي. *الصناعة السورية والاتفاقيات الدولية*، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية– سلسة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد36، العدد4، 2014، 199–209.

3- الجمهورية العربية السورية، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية للأعوام 1985–2010.

4- الجمهورية العربية السورية، مصرف سورية المركزي، النشرات السنوية.

5- المرسوم التشريعي رقم 103 لعام 1952، الموقع الرسمي لوزارة المالية *www.syrianfinance.gov.sy*

6- المرسوم التشريعي رقم 11 لعام 1998، الموقع الرسمي لوزارة المالية *www.syrianfinance.gov.sy*

7- المرسوم التشريعي رقم 25 لعام 2004، الموقع الرسمي لوزارة المالية www.syrianfinance.gov.sy

8- المرسوم التشريعي رقم 51 لعام 2006، الموقع الرسمي لوزارة المالية www.syrianfinance.gov.sy

9- المرسوم التشريعي رقم 8 لعام 2007، الموقع الرسمي لوزارة المالية www.syrianfinance.gov.sy

10- Macroeconomic Policies For Poverty Reduction: The case of Syria, UNDP, Syria, 2004.

11-GOBACHEW, N., DEBELA, k., SHEBIRA, W. *Determinants of Tax Revenue in Ethiopia,* Science Publishing Group, Vol. 6, N^0. 6, 2017, 58-64.

12-MAWEJJA, J. *Tax Revenue effects of Sectoral Growth and Public Expenditure in Uganda*, economic policy research center, N^0. 125, January 2016.

13- ELTONY, M. *The Determinants of Tax Effort in Arab Countries*, Arab planning institute, September 2002.

14- BASIRAT, M., ABOODI, F., AHANGARI. A. *Analyzing The Effect of Economic Variables on Total Tax Revenues in IRAN*, Asian Economic and Financial Review, Vol.4, N^0. 6, 2014, 755-767.

15-https://owlcation.com/social-sciences/ROLE-OF-INDUSTRIALIZATION-IN-ECONOMIC-DEVELOPMENT-OF-THE-COUNTRY, march 12, 2018, Industrialization and Economic develop. تاريخ الزيارة 5-5-2018

15- تحليل أداء القطاع الصناعي السورية، من الموقعhttp://www.integrity-way.info/wp/?p=985تاريخ الزيارة 5–5–2018.